

## الانتهاكات الإماراتية داخل وخارج البلاد قد يغير طبيعة تحالفها مع الولايات المتحدة



نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً عن الانتهاكات التي تمارسها الإمارات داخل البلاد وخارج البلاد، وقالت إن على الكونجرس معاقبتها ووقف تصدير السلاح إليها.

وحسب التقرير، فالأسبوع الماضي، أرسل السناتور روبرت مينينديز، وهو ديموقراطي بارز في لجنة العلاقات الخارجية، خطاباً إلى وزير الخارجية مايك بومبو يحذر فيه من أن الولايات المتحدة "قد تكون ملزمة بموجب القانون بإنهاء جميع مبيعات الأسلحة إلى [الإمارات العربية المتحدة] لقد أظهرت خطوة مينينديز أن الوقت قد حان لواشنطن لإطلاق إصلاح جذري لعلاقتها بأبو ظبي.

وقالت الصحيفة: يأتي خطاب مينينديز في أعقاب الكشف الجديد عن أن صواريخ أمريكية مضادة للدبابات عالية

التقنية تباع إلى الإمارات انتهى بها الأمر في أيدي قوات المتمردين الليبية التي تقاتل للإطاحة بالحكومة المدعومة من الأمم المتحدة وأمريكا في طرابلس

. على وجه السرعة اتهمت تلك الحكومة الإمارات باستخدام طائرة أمريكية الصنع لقصف مركز للمهاجرين في ليبيا، مما أسفر عن مقتل 53 شخصاً على الأقل. في عام 2014، قالت البنتاجون إن الإمارات قصفت ليبيا سراً، مما أثار دهشة وانزعاج المسؤولين الأميركيين.

### تزويد الميليشيات الإرهابية بالسلاح

وأضافت الصحيفة: تُتهم الإمارات العربية المتحدة حالياً بتزويد الميليشيات المرتبطة بالقاعدة في اليمن بأسلحة أمريكية الصنع، ودعم الطغمة العسكرية التي قمعت بعنف القوات المؤيدة للديمقراطية في السودان. كل هذا يدل على أن أبو ظبي هي حليف غير موثوق به بشكل كبير.

ومع ذلك، نجت الإمارات العربية المتحدة إلى حد كبير من التدقيق الذي فرض أخيراً على المملكة العربية السعودية بسبب أفعال مماثلة. لذلك فإن هذا يحتاج إلى التغيير.

وأشارت إلى أنه خلال "الأشهر الأخيرة، زاد انتقاد الكونغرس للسعودية بسبب الحرب الكارثية في اليمن والقتل المتعمد لكاتب العمود الصحفي جمال خاشقجي. ومع ذلك، فإن الدور الأساسي الذي تلعبه الإمارات في اليمن وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة لا يلاحظه أحد إلى حد كبير.

في وقت سابق من هذا الشهر، قدمت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين التشريعيين تشريعاً أثارتته محاولة إدارة ترامب تقصير دائرة مراقبة الكونغرس على 22 عملية نقل أسلحة عبر دعوى "طارئة" مشكوك فيها. مشروع القانون بعنوان قانون الطوارئ في المملكة العربية السعودية (SAFE)، ولا يشير إلى دولة الإمارات.

على الرغم من أن 13 من صفقات مبيعات الأسلحة المفترضة للسعودية الـ 22 هذه ستذهب للإمارات. وتشمل الأسلحة المعنية مئات الصواريخ المضادة للدبابات من النوع الذي تم تقديمه للمتمردين الليبيين، إلى جانب طائرات

الأباتشي وطائرات البنادق نصف الآلية".

وقالت الصحيفة إن هذه "القرارات التي تمنع عمليات نقل الأسلحة هذه أقرها مجلس الشيوخ في 20 يونيو/حزيران، ومن المحتمل اتخاذ إجراء مماثل في مجلس النواب. وقد أشار الرئيس ترامب، الذي كان مؤيداً قوياً لمبيعات الأسلحة للأوتوقراطيين (المُستبددين)، إلى أنه سيستخدم حق النقض ضد مشاريع القوانين".

وتابعت: قال ترامب هذا على الرغم من أن التحالف الإماراتي السعودي قد ألقى قنابل أمريكية الصنع على المدنيين في اليمن - في انتهاك للقانون الدولي - وعلى الرغم من أن جماعة مرتبطة بالقاعدة في اليمن بدعم من الإمارات حصلت على مدرعة أمريكية الصنع. وقد قال الرئيس هذا أيضاً على الرغم من المزاعم الموثوقة بأن سلطات الإمارات العربية المتحدة تدير منشآت احتجاز وتعذيب سرية في اليمن.

تشير التقارير الأخيرة إلى أن قادة الإمارات ربما يحاولون إخراج أنفسهم من اليمن. أعلنت الحكومة في أبو ظبي يوم الاثنين أنها تعتزم سحب القوات. إنهم يعلمون أن الكارثة الإنسانية وحقوق الإنسان التي خلقتها تسبب علاقات عامة سيئة. ومع ذلك، ينبغي أن تحظى دولة الإمارات أيضاً بالانتباه إلى انتهاكاتها الواسعة لحقوق الإنسان في الداخل والخارج.

## سجون الإمارات

وينتقل التقرير إلى الحديث عن الانتهاكات الواسعة للإمارات داخل البلاد ف"كما هو الحال في السعودية، تحتجز السجون في الإمارات عشرات النشطاء السلميين الذين أدينوا في محاكمات صورية وتعرضوا للتعذيب. وتعمل الدولتان على اعتقال معارضيهن على سبيل المثال في العام الماضي، احتجزت السلطات في الإمارات الناشطة في مجال حقوق المرأة لوجين الهذلول قبل تسليمها إلى السعودية. لا تزال مسجونة هناك، وتعرضت للتعذيب بسبب نشاطها الحقوقي".

كما يُعد سجن أحمد منصور مثلاً لما يحدث للمواطنين الإماراتيين عندما يتجرأون على انتقاد الحكومة، بصرف النظر عن مدى سلامة الانتقاد. يعمل منصور، وهو خريج جامعة كولورادو وفاز بجائزة مارتن إينالز المرموقة لعام 2015 للمدافعين عن حقوق الإنسان، وينشط في فيسبوك وتويتر للحديث عن حقوق الإنسان في الإمارات. واعتمدت

قضيته من قبل لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان في الكونغرس.

وقال كاتب التقرير براين دولي كبير مستشاري حقوق الإنسان أولاً: عندما أمضيت وقتاً مع منصور ونشطاء إماراتيين آخرين منذ بضع سنوات، رأيت مدى خوفهم. قال لي أحد الناشطين المخضرمين: "أمن الدولة يدير البلاد بشكل أساسي، بغض النظر عن الجهة الرسمية التي يفترض أنها مسؤولة". وتابع "إنه غير خاضع للمساءلة، القاهرة، ويخيف الجميع".

وتابعت الصحيفة القول: منذ ذلك الحين، تم إسكات ما تبقى من نشطاء المجتمع المدني إما بالسجن أو الطرد إلى المنفى. يقضي أحمد منصور وناصر بن غيث، عالم الاقتصاد والناشط الحقوقي الذي يحظى باحترام دولي (وتخرج من كلية الحقوق بجامعة كيس ويسترن ريزيرف في أوهايو)، أحكاماً بالسجن لمدة 10 أعوام.

## العلاقة مع روسيا

وليس سجل الإمارات في مجال حقوق الإنسان فقط هو الذي يجب أن يُقلق واشنطن، غالحكومة في أبو ظبي تغازل أيضاً روسيا. في العام الماضي، وقع الشيخ محمد بن زايد، الزعيم الفعلي لدولة الإمارات (ولي عهد أبوظبي)، إعلان شراكة استراتيجية مع فلاديمير بوتين، وهو الأول لروسيا في منطقة الخليج العربي. في العام الذي سبقه، أبرمت الإمارات صفقة لشراء صواريخ روسية مضادة للدروع ومقاتلات سوخوي، وعقدت لتطوير طائرة مقاتلة خفيفة مقاتلة.

يعد الشيخ محمد بن زايد أيضاً العقل المدبر الذي تم الإبلاغ عنه وراء النزاع الإقليمي مع قطر والذي أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ موقف حرج يتمثل في الاضطرار إلى التوسط بين الحلفاء العسكريين.

في حين أن الحكومة الأمريكية كانت بطيئة في إعادة تقييم علاقتها مع الديكتاتورية الإماراتية، فإن المؤسسات الأمريكية الأخرى تضغط من أجل التغيير.

أثار وجود جامعة نيويورك في الإمارات انتقادات متزايدة، لا سيما منذ احتجاج وتعذيب والحكم السياسي على

الأكاديمي البريطاني ماثيو هيدجز.

وفي وقت سابق من هذا العام، أعلن مركز التقدم الأمريكي الذي يتخذ من واشنطن مقراً له أنه لم يعد يقبل أموالاً من حكومة الإمارات بعد مزاعم بتأثيرها عليه. أخيراً، أصبحت الأموال من الإمارات محرّجة.

واختتمت بالقول: إن تسليح الإمارات في ظل استمرار انتهاكاتها المروعة في ليبيا واليمن والسودان وفي الداخل يجب أن يكون محرّجاً. في الواقع، يجب أن يكون غير مقبول. الجهود المبذولة لإنهاء الدعم الأمريكي غير المشروط للسعودية طال انتظارها. لكن لا ينبغي للكونجرس تجاهل شريك المملكة في الجريمة.